

مليونية تسليم السلطة للمدنيين أبريل ٢٠١٢

أين وعود المجلس العسكري في بياناته الرسمية أثناء وبعد الثورة بأنه لن يمر عام ٢٠١١ دون مجلس ورئيس منتخبين وأن فترته الإنتقالية لن تزيد عن ستة أشهر !!؟؟

ألم ينكث المجلس العسكري وعده هذا حين أعلن في لغائه مع منى الشاذلي أن إنتخابات الرئاسة لن تكون قبل منتصف ٢٠١٣، ألم يفتن الجميع إلى إشارات تدخل المجلس العسكري فى تقنين مبادئ فوق دستورية؟

قبل أن تتهمنا بأننا نريد الفوضى وتفتتت الدولة و تسألني إن رحل المجلس العسكري فمن سيأتي !!؟؟

نحن نطمئتك يا أخي بأننا لا نريد أن يرحل المجلس العسكري الآن بل نحن معك ونشاركك في إعتراضك على فكرة مجلس رئاسي مدني لا نحري كيف سيتم إختياره

لكن عندنا بعض الملاحظات دعنا نفكر فيها سوياً

من المسئول عن **المشاكل الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية الطاحنة** التي تواجه بلادنا منذ بدأت الثورة إلى يومنا هذا !!؟؟
أوليس واضحاً أن هناك سوء تعاطي من الحكومة لتلك المشكلات و الذى ما هو إلا فرع عن سوء تعاطي المجلس العسكري لها !!؟؟

أين إلغاء **قانون الطوارئ حتى الآن**، و أين دور المجلس العسكري في مواجهة الإنفلات الأمني الذي كان ذريعة إلى الآن لإستمرار قانون الطوارئ المشبوه الذي كان من دوافع قيام الثورة؟

أين **قانون الغدر أو بديله المعيب المسمى قانون العزل السياسي** إلى يومنا هذا؟ ولماذا يصير المجلس العسكري على عدم إصداره !!؟؟ أرايتهم من قبل ثورة تآتى بمن ثارت عليهم لتبأفسهم على مقاعد البرلمان !!!

أين **الحد الأقصى " بلاش الأذن " للأجور** وكل يوم تتكشف بالوثائق مراتب بمئات الألوف بل و تصل إلى الملايين؟

أين **العدالة الاجتماعية** التي نادينا بها حتى بحت أصواتنا في ميادين مصر؟ أين حقوق من نحسبهم شهداء و مصابي الثورة؟

أين منع وسائل الإعلام من نقد و محاسبة العسكر من **الحرية التي نادينا بها** أيام الثورة " بصفتهم قيادة سياسية"
(وحظر بث قناة الجزيرة مباشر مصر و كلام الدكتور محمد عبد المقصود عن القيود الإعلامية يشهد بذلك)

نطالب بمطلب واحد فقط

بأن يفي المجلس العسكري بوعدده ويسلم السلطة للمدنيين في أبريل ٢٠١٢
أوليس من الواجب على من رأى ما ذكرناه حقاً أن يخرج معنا

مليونية تسليم السلطة للمدنيين إبريل ٢٠١٢

موعدنا الجمعة ١٨ نوفمبر في ميدان التحرير